عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

الأمم المتحدة: القوات العراقية بحاجة إلى تدريب لتأمين حقوق الإنسان

بغداد ـ أ.ف.ب: يرى مبعوث الامم المتحدة في بغداد الديبلوماسي البلغاري نيكولاي ملادينوف ان قوات الامن العراقية بحاجة الى خطة تأهيل واسعة في مجال احترام حقوق الانسان لتتمكن من مواجهة اسوأ موجة عنف تجتاح البلاد منذ عام 2008 بشكل افضل.

وقال ملادينوف الممثل الخاص للأمين العام للامم المتحدة في بغداد خلال لقاء مع صحافيين اجانب «هناك ثقافة ووسائل ترافق القوات الامنية ويجب تغييرها». واضاف «اذا كنت تتحدث عن الاستجابة الامنية الفورية للأزمات، الشرطة والجيش وغيرهما بحاجة الى عملية هائلة لإعادة التأهيل فيما يتعلق بحقوق الإنسان وكيفية احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان خلال تنفيذ العمليات».

نتنياهو يشكك في وقف تخصيب اليورانيوم

إسرائيل تتهم واشنطن بالمقامرة بأمنها لحساب طهران وأوروبا تعيد فرض عقوبات على شركات إيرانية

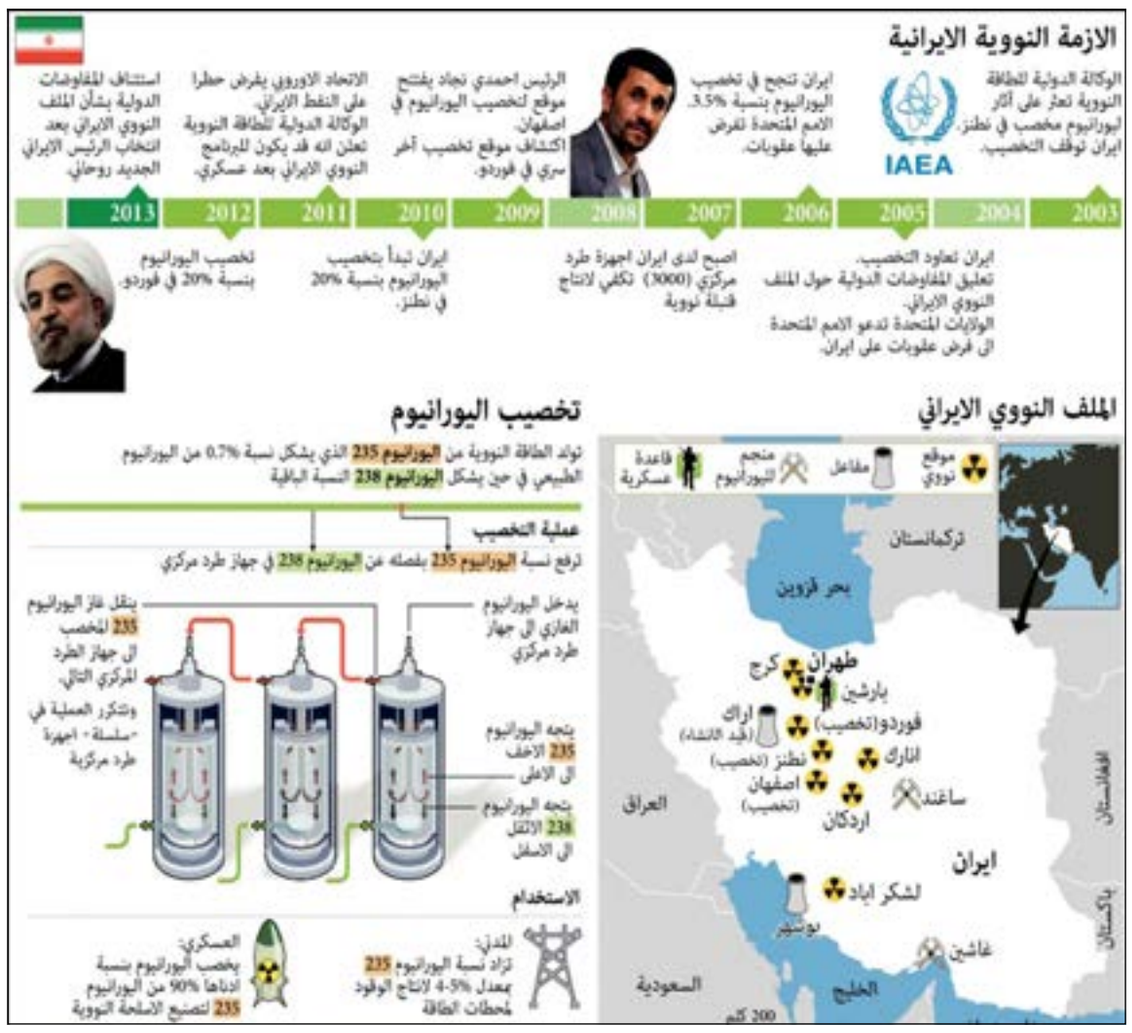

الوكالة: إيران تكبح التوسع النووي تحت حكم روحاني

عواصم ـ وكالات: مع اقتراب جولة جديدة من المباحثات بين الدول الست وإيران، اتهم وزير إسرائيلي الإدارة الأميركية باللعب بأمن إسرائيل بسعيها إلى إبرام اتفاق مع طهران بشأن برنامجها النووي، فيما أعلن الاتحاد الأوروبي إعادة تجميد أصول لبعض الشركات الإيرانية بعدما ألغي بأمر قضائي في وقت سابق.

وقال ديبلوماسيون إن الإجراء يهدف لزيادة الضغط على إيران من خلال إعادة تفعيل عقوبات وليس فرض عقوبات جديدة.

واتهمت إسرائيل على لسان وزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، الإدارة الأميركية بأنها «تقامر» بأمنها في سعيها للتوصل إلى اتفاق مع طهران حول الملف النووي الإيراني.

يأتي ذلك في وقت قال فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه غير مقتنع بالتقارير التي تتحدث عن أن إيران أوقفت توسيع قدرتها على تخصيب اليورانيوم خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة، معتبرا أن طهران لم تعد بحاجة للتخصيب وأن لديها ما يكفي لصنع قنبلة نووية.

وقال نتنياهو: «أنا غير مقتنع بالتقارير التي نسمعها عن أن إيران لم توسع منشآتها النووية والسبب أنهم لا يحتاجون لذلك. لديهم منشآت كافية وأجهزة طرد مركزي كافية لتطوير وإكمال المادة الانشطارية ذات الأهمية المحورية لقنبلة نووية».

وبموازاة الغضب الإسرائيلي والتخوف من برنامج طهران النووي ناشد الرئيس الأميركي باراك أوباما الكونغرس بمنح إيران فرصة لإثبات جديتها.

وقال أوباما في مؤتمر صحافي بالبيت الأبيض: «اذا كنا جادين في مواصلة الديبلوماسية فلا حاجة لإضافة عقوبات جديدة على العقوبات الفعالة جدا بالفعل. وهذا أتى بهم إلى طاولة المفاوضات في المقام الأول».

وأضاف «والآن اذا تبين أنهم لن يستطيعوا الوفاء بوعدهم ولن يحضروا إلى طاولة المفاوضات بشكل جاد لحل هذه القضية فإن العقوبات يمكن تغليظها مرة أخرى».

ومع اقتراب جولة جديدة من المباحثات بين الدول الست وإيران أعلن الاتحاد الأوروبي إعادة تجميد أصول لبعض الشركات الإيرانية كانت خرجت من نفق العقوبات بقرار قضائي رغم أن هذه الخطوة تنتظر موافقة دول الاتحاد في خطوة تهدف إلى تفعيل عقوبات مفروضة أصلا على إيران.

في المقابل، أظهر تقرير تفتيش للأمم المتحدة أن إيران أوقفت توسعا سريعا سابقا في قدرتها على تخصيب اليورانيوم منذ تولي حسن روحاني الرئاسة في دفعة محتملة للديبلوماسية الهادفة لإنهاء النزاع بشأن برنامج ايران النووي.

وفي كشف آخر قد يعتبره الغرب ايجابيا قال التقرير الفصلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية انه لم تضف مكونات رئيسية أخرى الى مفاعل محتمل لانتاج البولوتونيوم منذ أغسطس. والتباطؤ الملحوظ في نمو النشاط الإيراني ذي الاستخدام المحتمل في تطوير قنابل نووية قد يكون هادفا الى دعم التحول المثير في اللهجة من روحاني تجاه الغرب بعد سنوات من المواجهة المتزايدة وتعزيز موقف ايران في المفاوضات مع القوى العالمية التي من المقرر استئنافها يوم 20 من نوفمبر الجاري.

وقال ديبلوماسي كبير ان إيران أوقفت تعزيز قدرتها على تخصيب اليورانيوم «حين تغير فريقهم» في اغسطس مشيرا الى روحاني وحكومته.

وقال التقرير إن إيران مازالت مستمرة في أكثر أنشطتها النووية حساسية وهو تخصيب اليورانيوم إلى درجة تركيز انشطاري قدرها 20٪.

وقالت فرنسا أثناء المحادثات بين ايران والقوى العالمية في جنيف الأسبوع الماضي انه يجب على طهران ان توقف بناء مفاعل أراك.

وقال الديبلوماسي الكبير المطلع على تقرير الوكالة للطاقة الذرية ان ايران «جمدت تقريبا» بناء مفاعل الماء الثقيل.

وأوضح أنه لا يعتقد أن المفاعل سيصبح جاهزا للتشغيل في أي وقت قريبا. وقال «المفاعل يفتقر إلى مكونات رئيسية».

والتقرير الفصلي للوكالة الذرية الذي يخضع لتدقيق من الحكومات الغربية هو الأول الذي يتضمن التطورات فقط منذ تولي روحاني منصبه في الثالث من اغسطس وأحدث انفراجة ديبلوماسية حققت خلالها ايران والقوى الغربية الست تقدما نحو إنهاء المواجهة بشأن البرنامج النووي لطهران.

وصدر التقرير في نفس الأسبوع الذي وافقت فيه إيران على منح مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإذن لزيارة منشأتين متصلتين بالبرنامج النووي في إطار اتفاق للتعاون لحل المسائل العالقة بين الجانبين.

«سي آي إيه» تتجسس على البيانات المالية العالمية من بينها بيانات ملايين الأميركيين

واشنطن ـ وكالات: قال مسؤولون أميركيون إن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) تجمع سرا سجلات عن تعاملات مالية دولية داخلة وخارجة من الولايات المتحدة، ومن بينها بيانات شخصية ومالية لملايين الاميركيين، بموجب القانون نفسه الذي تستند إليه وكالة الأمن القومي من أجل التنصت على السجلات الهاتفية. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز امس أن برنامج السجلات المالية التابع لـ«سي أي إيه» يتم بموجب القانون الوطني وتشرف عليه محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية.

وأشارت إلى أن تفاصيل البرنامج غير واضحة بالكامل ولكن مسؤولين حاليين وسابقين تحدثوا شرط عدم الكشف عن أسمائهم أكدوا وجوده.

وقال مسؤولون إن البيانات لا تشمل التداولات المحلية الصرفة أو تداولات من مصرف إلى مصرف، حيث إن معظم البيانات التي تم جمعها هي أجنبية ولكنها تشمل أيضا تعاملات داخلة وخارجة من الولايات المتحدة، وتستعمل أحيانا بيانات تتجاوز السجلات المالية الاساسية لتشمل رقم الضمان الاجتماعي الأميركي من أجل ربط نشاط معين بشخص ما. وقد أثار هذا الأمر قلق المشرعين الذي علموا بوجود البرنامج الصيف الماضي.

وذكر مسؤول لم يقر بوجود البرنامج أن محكمة المراقبة فرضت قواعد بإخفاء أسماء الأميركيين من البيانات التي تراها السي أي إيه، ما يتطلب ربط الشخص بمنظمة إرهابية قبل إمكانية القيام ببحث، كما يتعين التخلص من البيانات بعد بضع سنوات. وقد فرضت المحكمة القواعد عينها على برنامج التنصت الخاص بوكالة الأمن القومي. وقال عدد من المسؤولين إن برامج جمع بيانات أخرى بدأت تظهر، وأوضح مسؤول استخباراتي أن مجتمع الاستخبارات يجمع البيانات بطرق مختلفة في ظل سلطات مختلفة. غير أن المتحدث باسم الـ«سي أي إيه» دين بويد رفض تأكيد وجود البرنامج، ولكنه قال إن الوكالة تقوم بجمع معلومات استخباراتية بموجب القانون تستهدف نشاطات خارجية وليس داخلية تخضع لمراقبة مشددة.

وأضاف أن الوكالة تحمي البلاد وتحافظ على حق الأميركيين بالخصوصية من خلال الحرص على أن نشاطات جمع المعلومات الاستخباراتية الأجنبية التي تقوم بها تنسجم مع القوانين الأميركية.

تقرير إخباري

برنامج أوباما لإصلاح التأمين الصحي سبب أزمته السياسية الأسوأ منذ بداية حكمه

واشنطن ـ أحمد عبدالله

بعد التخبط الشامل الذي ابدته ادارة الرئيس باراك اوباما عند تطبيق برنامج التأمين الصحي الجديد الذي اعتبره الرئيس الاميركي ابرز انجازاته على الاطلاق، اضطرت الادارة الى تعليق تطبيق البرنامج في بعض القطاعات منها اولئك الذين ادت مشاركتهم الى فقدانهم التأمين الصحي الخاص والى وقف عمليات الاشتراك في البرنامج وهي عمليات اجبارية في كثير من القطاعات الى حين اصلاح المشكلات في موقع التسجيل الالكتروني بالاضافة الى اصلاح الخلل اللائحي في بنية البرنامج ذاته. وكان اوباما قد اعتذر للاميركيين الاسبوع الماضي خلال مقابلة تلفزيونية عن هذا التخبط، واشار الى ان الادارة تعكف الآن على معالجة الثغرات التي تتزايد كل يوم مع اكتشاف اوجه قصور اخرى في لوائح تطبيق الاصلاحات على المشاركين. ويشهد البيت الابيض اجتماعات متواصلة لمعالجة اوجه القصور فيما يسعى الديموقراطيون في مجلس الشيوخ الى التدخل لانقاذ البرنامج عبر اقتراح عدد من اوجه «اصلاح الاصلاح» حسب قول زعيم الاغلبية في المجلس هاري ريد.

وادى المشكلات الضخمة التي ظهرت منذ بدء تطبيق البرنامج قبل عدة اسابيع الى بدء حملة جمهورية مكثفة تشهر بعدم كفاءة الادارة في صياغة برنامجها الذي حصلت على موافقة الكونغرس عليه خلال الفترة الاولى من رئاسة اوباما والى تزايد المطالبة بالغاء البرنامج بصورة كاملة، الا ان اوباما دافع خلال المقابلة التلفزيونية عن البرنامج باعتباره جزءا من كسر احتكار شركات التأمين العملاقة لاسواق التأمين الصحي وفرصة امام محدودي الدخل للحصول على ضمانات بالعلاج والدواء مقابل مساهمة مالية محدودة تتناسب مع مستوى الدخل. الا ان آثار المعركة السياسية اضعفت الرئيس الاميركي الى حد كبير وهبطت بنسبة تأييده الى ادنى نقطة على الاطلاق منذ انتخابه اذ اظهرت بعض الاستطلاعات ان اوباما بات يتمتع بدعم 39٪ فقط من الاميركيين بعد ان كانت نسبة دعمه اكثر من 67٪ بعد اعادة انتخابه. وادى تراجع شعبية الرئيس وسخط الاميركيين من عجز الادارة عن رصد مشكلات برنامج التأمين الصحي قبل تطبيقه او عن اكتشاف ثغراته اللائحية خلال صياغته، الى انصراف بعض الديموقراطيين الذين يتعرضون لمنافسة سياسية جمهورية قوية في الولايات سواء على درب انتخابات الكونغرس او في الانتخابات المحلية عن دعم البيت الابيض، فقد خرج اعضاء بارزون في الكونغرس مثل ماري لاندريو وكاي هيغان ومارك بيغيش ومارك بريور ببيان يدين تخبط الادارة ويقترح اصلاحات اضافية على برنامج الرئيس. ونقلت تقارير اميركية عن اوباما انه يشعر بحالة من الغضب الشديد بسبب فشل مساعديه في وضع برنامج محكم وقابل للتنفيذ بسلاسة وممارسته لضغوط هائلة على اولئك المساعدين من اجل الاسراع بمراجعة جوانب القصور على نحو لا يتيح ظهور المزيد من المشكلات في المستقبل، غير ان جمهوريي الكونغرس يرون ان العلاج الافضل هو إلغاء البرنامج بأكمله لأنه غير قابل للتطبيق.

الغنوشي: تكفي جماعة صغيرة من أفراد قلة لأن تحدث إرباكا وإزعاجا في أي دولة

العريض: الحكومة التونسية لم تأتِ بإرادة المعارضة ولن نرحل لرغبتها

عواصم ـ وكالات: قال رئيس الحكومة التونسية علي العريض إنه من غير الممكن الإقرار بأن يومين يفصلان الحكومة عن الرحيل، موضحا في هذا السياق أن الحكومة لم تأت برغبة المعارضة ولن ترحل برغبتها.

ونقلت قناة «العربية» امس الاول عن العريض قوله للصحافيين ردا على تصريحات للقيادي في الجبهة الشعبية، ورئيس حزب العمال الشيوعي، حمة الهمامي الذي قال إن على حكومة العريض الرحيل قبل 15 نوفمبر الجاري.

وعبر علي العريض، عن تشجيعه للحوار والعمل على إنجاحه. وتعهد بالالتزام بما يتوصل إليه التوافق في الحوار الوطني، معبرا عن أسفه لتعطل هذا الحوار.

وكان حمة الهمامي، قد أكد على أن المفاوضات مع النهضة أشبه بالمفاوضات حول الحكم بين حماس وفتح والتي امتدت 7 سنوات. واعتبر الهمامي أنه لابد من فرض الحل على النهضة بشتى السبل بما فيها اللجوء للشارع واستعمال القوة.

يذكر أن العريض، كان قد وافق على تعهد حكومته بالاستقالة، وفق ما نصت عليه «خارطة طريق الحوار الوطني»، التي عرفت توقفا ينذر بإعلان فشلها، بعد أن عجزت الأحزاب المتحاورة عن الاتفاق على شخصية محايدة تتولى رئاسة الحكومة القادمة.

من جهة أخرى.. يتابع التونسيون بالكثير من الحيرة ما ستؤول إليه الأوضاع في البلاد، خاصة بعد الارتفاع الجنوني في الأسعار، الذي أثر بصفة جدية على المقدرة الشرائية لعموم التونسيين، بما في ذلك الشرائح المتوسطة أو المنتمية للطبقة الوسطى.

تترافق حالة التذمر الشعبية، مع تنامي مشاعر الإحباط من الطبقة السياسية سواء التي تحكم أو في المعارضة، حيث يعلقون على ما يجري بأنه صراع حول السلطة، لا من أجل خدمة الناس وإنقاذ البلاد من الانهيار والفشل.

الى ذلك، قال رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي ان ممارسة العنف تبقى ممكنة في أي دولة في العالم وتكفي جماعة صغيرة مكونة من أفراد قلة لأن تحدث إرباكا وإزعاجا ولكنها لا تستطيع أن تمثل تهديدا للنظام السياسي الموجود في البلاد.

وأكد الغنوشي في تصريح للاذاعة الجزائرية امس عقب افتتاح أعمال المؤتمر لحركة النهضة الجزائرية أن الجماعات تثير اعمال العنف في تونس «ليس لها سند شعبي ولا مبررات سياسية أو مجتمعية وإنما هي نتيجة رد فعل على مرحلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي».

واعتبر ان «رد قوات الأمن التونسية على العمليات الارهابية كان شديدا» وان ظاهرة العنف في تونس شاذة ومعزولة مشيرا الى ان بلاده تستفيد كثيرا من التجربة الجزائرية المريرة في مكافحة الارهاب.

واعرب الغنوشي عن اعتقاده بأنه «لم يبق مبرر لممارسة العنف إلا التأثر ببعض الجماعات العنيفة الارهابية الدولية».

واضاف «نحن لا نرى للعنف مستقبلا في تونس لأن المزاج العام والثقافي عندنا ضده ولا يمكن القيام بثورة عنيفة ضد الديموقراطية».

وأوضح رئيس حركة النهضة التونسية أنه لايستطيع أن يقول انه مرتاح للوضع الأمني لبلاده بل انه «مطمئن» غير أن «الأخطار تبقى قائمة والحذر واجب».

وحول تخوف تونس من امكانية عودة الجهاديين التونسيين من سورية أوضح رئيس النهضة التونسي أنه «لا يوجد تخوف بل هناك أخطار لا شك ولكن العنف في تونس ظاهرة لا يمكن أن تكون إلا معزولة».

وفي سياق آخر ذكر الغنوشي أن اللقاء الذي جمعه بالرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة أخيرا كان لقاء تشاوريا وليس لقاء لاتخاذ القرارات مضيفا انه استمع الى وجهات نظر الرئيس حول الأوضاع في المنطقة.

المحكمة الجنائية الدولية تجدد دعوتها بتسليمها سيف القذافي

طرابلس ـ أ ش أ: دعت المحكمة الجنائية الدولية امس مجددا ليبيا الى تسليمها سيف القذافي لمحاكمته في لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وذكرت المواقع الاخبارية الإلكترونية مساء امس الاول أن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودة حثت مجلس الأمن الدولي على الضغط على طرابلس لتسليمه. من جانبه، قال مندوب ليبيا في الأمم المتحدة إبراهيم دباشي إن بلاده تريد إقامة العدل، وأن الحكومة الليبية لا يمكنها أن تقبل أن يحاكم سيف خارج البلاد، مؤكدا أن بلاده ستحيل إلى المحكمة الجنائية الدولية عناصر جديدة بشأن سيف الإسلام.

يشار إلى أن السلطات الليبية قدمت في الأول من مايو الماضي مذكرة تعترض على اختصاص المحكمة الجنائية بنظر المحاكمة، في حين قررت المحكمة السماح للسلطات الليبية بمحاكمة الرئيس السابق لجهاز المخابرات عبدالله السنوسي.

وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أجازت في اغسطس الماضي لليبيا محاكمة السنوسي على أراضيها.

يذكر أن سيف القذافي وعبد الله السنوسي صدرت بحقهما مذكرتا توقيف من المحكمة الجنائية الدولية التي تشتبه في ضلوعهما في جرائم ضد الإنسانية أثناء ثورة 2011 التي أطاحت بنظام القذافي.

اليمن: تظاهر الآلاف في عدن تنديداً بـ «أعمال قمع للأمن والجيش»

صنعاء ـ أ.ش.أ: شهدت العديد من المدن اليمنية والعاصمة صنعاء حراكا ثوريا ونشاطا ملحوظا وتصعيدا أمنيا عقب صلاة الجمعة امس، حيث تظاهر الآلاف من أهالي مدينة عدن ومدن وبلدات جنوبية عدة، تنديدا بما قالوا أنها أعمال قمع نفذتها قوات الأمن والجيش اليمني خلال الأيام القليلة الماضية واستهدفت احتجاجات غاضبة في المدينة. وانطلقت التظاهرة الحاشدة عقب صلاة الجمعة وسط الشارع الرئيسي بالمعلا ـ جنوب اليمن ـ وردد المشاركون فيها هتافات مناوئة للحكومة اليمنية ولقيادات بارزة في الجيش، وذلك وسط إصرار قوى الحراك الجنوبي على التصعيد، وفي معظم محافظات جنوب اليمن، وهو ما يثير الكثير من علامات الاستفهام حول ماهية القوى التي تسعى إلى إرباك العملية السياسية والمرحلة الانتقالية، وتعطيل مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي أوشك على الانتهاء بصنعاء. وأكد المتظاهرون عزمهم على ان تستمر الاحتجاجات في الجنوب دون توقف متحدين لأي أعمال قمع أو قتل وانها لن توقفهم، ورفع المشاركون في هذه التظاهرة صورا لعدد من ضحايا الحركة الاحتجاجية المنادية باستقلال الجنوب الذين قتلوا برصاص قوات الأمن والجيش اليمنية.